المحددات الاقتصادية الكلية لهجرة العمل الدولية (دراسة حالة للهجرة من مصر الى المملكة العربية السعودية)

د. منـال عفـان*

مستخلص

تتعدد أسباب الهجرة الدولية للعمل في الدول النامية لتشمل أسباب اقتصادية وغير اقتصادية. ويتباين الأدب الاقتصادي بشأن المحددات الاقتصادية الكلية للهجرة رغم أهميتها، وذلك لعدم وجود نظرية اقتصادية وحيدة أونموذج وحيد يفسر الهجرة الدولية للعمل بكفاءة. ويهدف هذا البحث الى تحديد المحددات الاقتصادية الكلية للعمالة المصرية المهاجرة للمملكة العربية السعودية للفترة 1987-2016(حيث تستوعب المملكة العربية السعودية النسبة الأكبر من العمالة المصرية المهاجرة) باستخدام نموذج شبه لوغاريتمي، وتقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية، فضلاً على اختبارات سببية كرانجر. وقد أكدت النتائج على وجود أثر معنوي للمحددات الاقتصادية الكلية (وقد فاق أثر النمو الاقتصادي ومعدل الفائدة علي القروض في مصر وسعر الصرف الاسمي آثار المتغيرات الأخرى) وسببية واضحة من تلك المحددات للعمالة المصرية المهاجرة، وهو ما يستوجب ربط تلك النتائج بالتغير في السياسات الاقتصادية المستخدمة .

كلمات مفتاحية :

هجرة العمل الدولية، المحددات الاقتصادية الكلية، عوامل السحب والدفع، مصر

مقدمة:

1. مشكلة البحث:

● أستاذ الاقتصاد المساعد ، كلية التجارة، جامعة طنطا،مصر.

drm.afan@gmail.com

مع نهاية الحرب الباردة وبداية عصر العولمة في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، ازدادت الهجرة من الدول النامية الى الدول المنتجة للبترول والدول المتقدمة. وقد أسهمت العولمة الاقتصادية في زيادة موجات الهجرة الدولية للعمل، حيث أصبحت الهجرة سمة عامة للاقتصاد العالمي.ومع ازدياد معدلات الهجرة على مستوى العالم[1]، ركزت منظمة العمل الدولية على تحليل اتجاهات الهجرة وأسبابها، خاصة للدول النامية ذات مستوى الدخل المنخفض،التي تعد المصدر الأساسي للمهاجرين. وتتعدد أسباب الهجرة الدولية للعمل- مما يجعل ادارة الهجرة الدولية للعمل تشكل تحدياً عالمياً خاصة مع القرن الحادي والعشرين- لتشمل أسباب ديموغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية(انظرشكل(1) في ملاحق البحث)، وعلى الرغم من ذلك،تبدو الأسباب والمحددات الاقتصادية أكثر أهمية، الا أن الأدب الاقتصادي اختلف بشأنها.

وتعد مصر احدى الدول النامية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وقد أصبحت الهجرة الدولية للعمالة المصرية سمة عامة لاقتصادها، حيث بلغت العمالة المهاجرة 3.6، 8 مليون مهاجر للسنوات 2006، 2013 على التوالي. وتعد الدول العربية المنتجة للبترول هي الأكثر استيعاباً للعمالة المصرية المهاجرة بعد الطفرة البترولية الأولي في عام1973[2] انظر جدول(2) بملاحق البحث. وتؤكد دراسة (2014)Wahba أن أغلب العمالة المصرية المهاجرة (15% من الأسر المصرية لهم مهاجر حالي) خلال العقود الأربعة الماضية تنتمي للفئة الأكثر تعليماً (وصلت نسبتها الى 22.6% من اجمالي المهاجرين في الفترة 2010- 2012، بينما كانت في عقد الثمانينات11.8%) ومن الريف أكثر من المدن.الا أن أغلب العمالة المصرية المهاجرة تكون مؤقتة في طبيعتها[3].ويؤيدآخرون ما سبق، بأن أغلب الهجرة من الدول النامية الى الدول العربية تكون مؤقتة ،بينما أغلب الهجرة للدول المتقدمة تكون دائمة[4] .

وتستوعب المملكة العربية السعودية النسبة الأكبر (النصف تقريباً في نهاية عام 2012) من العمالة المصرية المهاجرة، خاصة بعد حرب الخليج والثورات العربية، وهو ما يوضحه جدول(2) بملاحق البحث.ويوضح شكل(2) بملاحق البحث زيادة تحويلات العاملين المصريين بالخارج خلال الفترة 1987 -2016، وهي الفترة التي شهدت زيادة في أعداد العمالة المصرية المهاجرة للمملكة العربية السعودية،والتي يوضحها شكل(3) بملاحق البحث. وبالنظر الى المؤشرات (المحددات الاقتصادية للهجرة) الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري للفترة 1987-2016(يوضحه جدول 3 في ملاحق البحث) نلاحظ أن الاقتصاد المصري، قد شهد تباين واضح في قيم المحددات الاقتصادية الكلية للهجرة خلال العقود المختلفة .فلقد تواجد انخفاض واضح في متوسط الأجر الحقيقي، وارتفاع معدل البطالة، وسعر الصرف الاسمي(للريال السعودي مقابل الجنيه المصري) والتحويلات للعاملين بالخارج خلال تلك الفترة ،مما دفع العمالة

المصرية للهجرة للخارج. أما معدل التضخم فقد شهد انخفاض نسبي ثم ارتفاع خلال الفترة 2011-2016 ،بينما شهد معدل النمو الاقتصادي تقلباً واضحاً بالزيادة ثم النقص، ثم ارتفاع خلال الفترة 2011-2016. وقد تزايد الائتمان الحقيقي للقطاع الخاص خلال الفترة 1987-2016 رغم ارتفاع تكلفة القروض. ولاشك أن ما سبق يُثير التساؤل حول أثر تلك المتغيرات الاقتصادية الكلية على هجرة العمالة المصرية ،وهل هناك محددات أخرى للهجرة لتلك العمالة ،خاصة مع تباين الأدب الاقتصادي حول تلك المحددات، وعدم وجود نظرية اقتصادية وحيدة مفسرة للهجرة.

وقد أسهمت عوامل عديدة (بجانب المحددات الاقتصادية الكلية) في زيادة هجرة العمالة المصرية للمملكة العربية السعودية أهمها:وحدة الدين واللغة والثقافة بين البلدين، اتباع المملكة مبادئ الشريعة الاسلامية والتعاون الدائم مع مصر في أوقات الأزمات، امكانية أداء فرائض الحج والعمرة بسهولة، توفر مكاتب وشبكات عديدة لهجرة العمالة ،اتساع النشاط الاقتصادي داخل المملكة العربية السعودية ،تحمل الطرف المستقبل للعمالة في المملكة لكافة تكاليف السفر والتأمين الصحي،توفر الخدمات المختلفة والمعلومات عن المهاجرين وفرص العمل داخل المملكة، عدم وجود أية قيود على التحويلات المالية للعمالة المصرية ،فضلاً على التطور المالي والمصرفي داخل المملكة.

وهكذا تتلخص مشكلة البحث في السؤال الآتي ماهي المحددات الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة المصرية الى المملكة العربية السعودية؟ ويتضمن هذا السؤال أسئلة فرعيةهي: ماهي المحددات الاقتصادية الكلية للهجرة الدولية في الأدب الاقتصادي؟،ماهي النظريات المفسرة للهجرة الدولية ؟، ماهي المحددات الاقتصادية الأكثر أثراً على العمالة المصرية المهاجرة للمملكة العربية السعودية؟،هل توجد علاقة سببية بين هجرة العمالة المصرية وتلك المحددات؟، وماهي المقترحات المقدمة؟.

2. أهداف البحث: يهدف البحث الى تحديد المحددات الاقتصادية الكلية التي تدفع العمالة المصرية للهجرة الى المملكة العربية السعودية، ويتطلب ذلك استعراض:الدوافع والآثار للهجرة، الأدب الاقتصادي للمحددات الاقتصادية للهجرة ، بناء نموذج لاختبار أثر المحددات الاقتصادية الكليةعلى هجرة العمالةالمصرية الى المملكة العربية السعودية ،وتقديم مقترحات يمكن الاستفادة منها .

3. أهمية البحث :تتمثل في :1) من الناحية النظرية: يمثل محاولة لسد ثغرة في الأدب الاقتصادي العربي، تتعلق بالمحددات الاقتصادية الكلية لهجرة العمل الدولية.2) ومن الناحية العملية يوضح أهم المحددات الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة المصرية الى المملكة العربية

السعودية لاستيعابها النسبة الأكبر من العمالة المهاجرة.3) قلة وندرة الدراسات بشأن تلك المشكلة في مصر في إطار زمني. 4) تقديم توصيات لصانعي السياسة في مصر، بشأن الهجرة الدولية مبنية على نتائج فعلية.

4. منهج البحث :تم استخدام منهج الاقتصاد القياسي، الذي يتضمن إطاراً نظرياً لمشكلة البحث، وإطاراً تطبيقياً للمحددات الاقتصادية الكلية للعمالة المصرية المهاجرة الى المملكة العربية السعودية ، باستخدام نموذج قياسي للوصول إلى نتائج دقيقة ووضع التوصيات المناسبة.

5. مصادر البيانات: تم الاعتمادعلى احصائيات الهجرة الدولية International Migration Statistics، وقاعدة بيانات البنك الدولي World Bank ، فضلاً على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي للحصول على بيانات البحث.

6.الحدود الزمنية للبحث وتحديد المفاهيم: تم التركيز على الفترة 1987-2016 م ، لأن البيانات قبل عام 1987 عن الهجرة وبعض المتغيرات المؤثرة تعد نادرة،كما أن تلك الفترة شهدت زيادة واضحة في أعداد المهاجرين من مصر للمملكة العربية السعودية.وقد تم استخدام عام 1995 كسنة أساس لكل من مصر والمملكة العربية السعودية لتمتعه بالاستقرار النسبي.

*وفي اطار مفاهيم البحث تم التركيز على:1) الهجرة الدولية الشرعية أو النظامية المؤقتة للعمل من مصر للمملكة العربية السعودية.2) تدفقات الهجرة سنوياً وليس رصيد الهجرة للعمالة المصرية في المملكة العربية السعودية.3) المحددات الاقتصادية الكلية فقط للهجرة الدولية للعمل.4) التحويلات النقدية من العاملين المصريين في الخارج ككل ،لعدم وجود بيانات تخص المملكة العربية السعودية.

7. خطة البحث: يتضمن البحث مقدمة موجزة اشتملت علي مشكلة البحث ،أهدافه ،أهميته، منهجه ،حدوده الزمنية والمفاهيمية فضلاً علي أربعة أقسام أساسية ،يختص أولها بإيضاح دوافع وآثار هجرة العمل الدولية،وثانيهما المحددات الاقتصادية لهجرة العمل الدولية في اطار الأدب الاقتصادي،ويتناول ثالثهما النموذج المستخدم ونتائجه العملية ،وأخيراً يتم استعراض نتائج وتوصيات البحث.

أولاً: هجرة العمل الدولية (الدوافع والآثار) :

تشير كلمة هجرة الى الحركة والانتقال من مكان لآخر، لتحقيق الأغراض التي يهاجر من أجلها الانسان.وتُعرِف منظمة الهجرة الدولية والأمم المتحدة الهجرة الدولية للعمل، بأنها حركة أو انتقال أفراد يتركون بلدهم أو بلد اقامتهم من أجل الاقامة بصفة مؤقتة(لمدة 12 شهر أو أكثر) أو دائمة في بلد آخر بصرف النظر عن الهدف من ذلك[5]. وتتعدد المصطلحات الانجليزية المستخدمة للدلالة على الهجرة،فيشير مصطلح Migration(in) الى الهجرة الداخلية من مكان

لآخر داخل حدود الدولة، بينما يشير مصطلح International Migration الى الهجرة الدولية أو الخارجية من دولة الى أخرى.ويستخدم مصطلح Emigration للدلالة على الهجرة من وجهة نظر الدولة الأم أوالمصدر(Home/SourceCountryهي الدولة التي ينتمي لها العمالة المهاجرة)،بينما يستخدم مصطلح Immigration للدلالة على الهجرة من وجهة نظر الدولة المضيفةأو دولة الوصول Host /Destination Country وهي الدولة التي يتجه اليها العمالة المهاجرة للعمل فيها[6].

وقديماً ارتبطت الهجرة بوجود الانسان، حيث لم يستطيع السيطرة على الطبيعة والتدخل فيها ، فكانت الهجرة وسيلة للإنسان للحصول على احتياجاته، والمواد الأساسية لحياته. ومع تطور البشرية وزيادة التقدم التكنولوجي والعولمة استمرت الهجرة وازدادت معدلاتها[7].ويقسم الاقتصاديون تاريخ الهجرة الدولية الى خمسة فترات[8]:الأولى الفترة التجارية(1500-1800م،حيث تركزت تدفقات المهاجرين من أوروبا الى أمريكا وافريقيا وآسيا واليونان لأهداف استعمارية)،والفترة الصناعية (من بداية القرن التاسع عشر،وقد نشأت من التطور الصناعي في أوروبا وانتشار الرأسمالية لمناطق بالعالم الجديد)،والفترة التالية للحرب العالمية الأولي(وهي امتداد لما سبق) وفترة ما بعد الصناعة (من منتصف عقد الستينات حتي 1989،والتي ازدادت فيها الهجرة من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) وأخيرا الهجرة في فترة العولمة،والتي ازدادت فيها الهجرة من الدول النامية لدول متقدمة ومنتجة للبترول.

وتتعدد تصنيفات الهجرة الدولية للعمل[9]:1)حسب ارادة الفرد : توجد الهجرة الاختيارية التي تتم وفقاً لإرادة الفرد،في بيئة من قيود سوق العمل والقيود المؤسسية ، والهجرة الاجبارية التي تحدث لأسباب تُجبِر الفرد على الهجرة،مثل النزاعات وتفشي العنف والاضطهاد وعدم استقرار النظام. وهناك الهجرة المختلطة التي تتم لأسباب سياسية واقتصادية. 2) حسب دوام الهجرة: هناك الهجرة المؤقتة وتعني التزام دائم أقل بدولة الوصول،اما لأن هدف المهاجر العودة لدولته الأم،أو لأن الدولة المضيفة تحد من اقامته) ،والهجرة الدائمة التي لا تتضمن أية رغبة من المهاجر في العودة.3) حسب شرعية أو قانونية الهجرة: توجد الهجرة الشرعية التي تحدث من خلال القنوات المسموح بها بين الدول) والهجرة غير الشرعية التي تحدث بدون تأشيرة دخول قانونية، ويطبق على المهاجر عقوبات عديدة. ويؤكد تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 أن النسبة الأكبر من الهجرة تكون اختيارية ومؤقتة. كما أن الهجرة غير الشرعية لا مجال لمناقشتها، لأنها مخالفة لأحكام القانون وهو ما يبرر حدود بحثنا.

ويعد موضوع الهجرة الدولية للعمل ذو أهمية لأسباب عديدة:

1- زيادة عدد المهاجرين على المستوى الدولي، ففي الفترة 1908-1957 بلغ عدد المهاجرين دولياً 15.7 مليون شخص،ثم ازداد عدد المهاجرين من 75 الى 154 الى 175 الى 244 مليون مهاجر خلال الأعوام 1965 ،1990،2001، 2015 على التوالي. وتعد الدول النامية الفقيرة هي المصدر الأساسي لتلك التدفقات. ويتوقع تقرير الهجرة الدولية لعام2015 أن يصل عدد المهاجرين دولياً الى 450 مليون في عام 2050 [10].

2- لهجرة العمل الدولية آثاراً عديدة على حياة المهاجرين وعائلاتهم، وعلى اقتصاديات الدولة الأم والمضيفة، مما يزيد من صعوبة دراسات الهجرة. فللهجرة آثاراً ايجابية على الدولة الأم(كخفض معدلات البطالة والتفاوت في توزيع الدخول والعجز الخارجي وزيادة المهارة للمهاجرين) وأخرى سلبية كاستنزاف الخبرات وضعف الانتاجية والنمو والتنمية،ونقل ثقافات مغايرة لطبيعة تلك الدول.كما تتواجد آثاراً ايجابية للهجرة على الدولة المضيفة(سد النقص في الوظائف،انتاجية المهاجر غالباً أعلى من مواطني الدولة مقارنة بأجره)وأخرى سلبية كمزاحمة المهاجرين سكان الدولة في فرص التوظف ،وقبولهم أجر منخفض،زيادة العبء على الموازنة العامة، واحتمال حدوث مشاكل اجتماعية وسياسية[11].

3- من الصعب السيطرة على الهجرة الدولية للعمل (الهجرة الداخلية يمكن السيطرة عليها من خلال السياسات المختلفة للدولة) الا أن الحكومات تسعى لتنظيم الهجرة من خلال الاجراءات وتأشيرات الدخول والرقابة على حدود الدولة[12]. وعلى الرغم من وجود نظريات ونماذج عديدة مفسرة لها،الا أنها عجزت عن تفسيرها بكفاءة. وتتعدد الأسباب وراء الهجرة الدولية لتشمل أسباب اقتصادية وغير اقتصادية (انظر شكل(1) في ملاحق البحث)،وهو ما يشكل قيوداً عديدة على الباحثين في الهجرة الدولية[13] .

4- يؤكد تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 على توجه أغلب المهاجرين من سكان الدول العربية الى دول مجلس التعاون الخليجي ،مع حدوث الطفرة البترولية الأولى في عام 1973.وقد استمر هذا الاتجاه خاصة مع حدوث الثورات العربية وانهيار ليبيا وسوريا واليمن. ففي عام 2013 استوعبت المملكة العربية السعودية وحدها 9.1 مليون مهاجر من الدول العربية، يليها الامارات العربية، حيث استوعبت 7.8 مليون مهاجر[14] .

5- مع زيادة اندماج الاقتصاد العالمي وزيادة التقدم التكنولوجي، أصبحت الهجرة الدولية تستجيب أكثر للحوافز الاقتصادية،وازدادت امكانية الحصول على المعلومات عن المحددات الاقتصادية ، كما أصبح قرار الهجرة أسهل من خلال شبكات المعلومات على مستوى العالم [15].

وتتعدد النظريات التي فسرت الهجرة الدولية للعمل سواء في إطارجزئي أو كلي[16]:ففي اطار الاقتصاد الجزئي ظهرت النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية Noe-classical

EconomicTheory(ترى أن اختلافات الأجور بين الدول هي السبب الرئيسي للهجرة ،حيث يزداد الأجر في الدول التي بها نقص في عرض العمل ،وهي الدول المضيفة للمهاجرين) ونظرية الاقتصاد الحديثNew Economic Theory(التي قدمها Stark 1991 ،وقد أوضحت أن قرار الهجرة يتم على مستوى العائلة ،التي تسعي لخفض المخاطر في الدخل من خلال الهجرة ،التي تضمن عوائد وتحويلات تسهم في زيادة الاستهلاك والاستثمار للعائلة في الدولة الأم) ونظرية رأس المال البشريHuman Capital Theory (أوضحها Sjaadstad1962 وترى أن الهجرة اختيارية ، وتكون لأفراد ذوي خصائص شخصية واجتماعية كالعمر والمهارة والتعليم والرغبة في المخاطرة وغيرها) ونظرية الشبكاتNetworks Theory التي قدمها Esveldt et al 1995التي ترى أن هناك روابط بين المهاجرين وغيرهم تشبه الشبكات ،التي تقدم الدعم والمساعدة والمعلومات ،التي تقلل من تكاليف ومخاطر الهجرة وتشجع عليها، الا أن تلك الشبكات يكون لها أثر عكسي على دوام الهجرة ،وهو ما أوضحه (1999)Bauer &Gang.

وفي إطار النظريات المفسرة للهجرة التي استندت على المدخل الكلي في التحليل[17]:ظهرت نظرية سوق العمل المزدوج Dual Labor Market Thoery(التي قدمها (1979) Poire (1993)Massey et al; وترى أن هناك سوق عمل أولي كثيف رأس المال يحتاج لعمالة ماهرة في الدول المتقدمة، وآخر ثانوي كثيف العمل يحتاج لعمالة أقل مهارة تكون متوافرة في الدول النامية، وأن الهجرة الدولية تنشأ من طلب الدول المتقدمة على العمالة من السوق الثانوي المتاحة في الدول النامية ،وبتقديم أجر أعلى لها) ونظرية الحرمان النسبية Relative Deprivation Theory(التي قدمها (1989)Stark& Taylorوالتي أوضحت أن التفاوت في الدخول في الدول النامية يكون دافع وحافز كبير للهجرة الدولية للعمل) والنظرية الكينزية Keynesian Theory(ترى أن الهجرة تزداد للدول التي بها أجر اسمي مرتفع ،وتتدفق من الدول التي بها معدلات بطالة مرتفعة ،وأن الهجرة آلية توازن تقضي على الاختلافات في البطالة بين الدول) والنظرية المؤسسية Institutional Theory(التي أوضحها Massey et al 1993ترى أن الهجرة الدولية تخلق تنظيمات قانونية وغير قانونية توفر معلومات وعقود عمل للهجرة ،بما يشجع أكثر على الهجرة في المستقبل) ونظرية النظام العالمي World System Theory(التي أوضحها Amankwaa; (1988) Sassen;(1983) Wallerstein (1995) التي أوضحت أن اندماج الاقتصاد العالمي يشجع أكثر علي الهجرة ،حيث يسهم في رواج في بعض الدول على حساب دول أخرى، فيندفع الأفراد للهجرة للدول التي بها رواج للاستفادة من فرص التوظف المتاحة بها.

وعلى الرغم من كثرة النظريات المفسرة للهجرة، الا أن أغلبها لم يقدم دوافع قابلة للقياس، فهي تستند على رؤى فلسفية، كما أنها لم تفسر الهجرة من دولة نامية لأخرى،وهو ما دفع العديد من الباحثين لتقديم نماذج عملية تشرح محددات الهجرة الدولية أشهرها النماذج التي قدمهاStark(1990);Massey et al(1994); Bauer et al (1998)...etc. ومع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين بدأ التركيز على نموذج السحب والدفع ،ويعد أول من أوضحهLee(1996); Datta(1998)، وهو أكثر النماذج أهمية في تفسير الهجرة الدولية[18].

ويركز نموذج السحب والدفعPush and Pull Model على آليات اقتصادية كلية للهجرة ، تشمل قوى للدفع (تعمل في مناطق أقل تطوراً تمثل دول المصدر، وهي التي تدفع العمالة للهجرة للخارج)، وأخرى للسحب(تعمل في مناطق متطورة اقتصادياً(أو غنية) تمثل الدول المضيفة التي تسحب العمالة المهاجرة للعمل فيها، وعوامل أخرى شبكية تربط دول المصدر بالدول الأم والمضيفة ،كوجود منظمات مساعدة في نقل المعلومات واتاحة الهجرة، وأفراد لهم أسر وأصدقاء لغيرهم خارج دولتهم ...الخ) ،ويُفترض أن الهجرة الدولية تحقق التوازن الاقتصادي بين الدول .

ثانياً: المحددات الاقتصادية لهجرة العمل الدولية في الأدب الاقتصادي:

(2-1) الأدبيات النظرية :يتفق أغلب الأدب الاقتصادي على أن الدوافع الاقتصادية للهجرة تمثل أهم الأسباب للهجرة ،الا أن آراء الاقتصاديين تباينت بشأن تلك الدوافع، ومدى ارتباطها بالدولة الأم أو بالدولة المضيفة أوبكليهما.وقد ركز الأدب المتعلق بالهجرة لفترة طويلة على الدول المضيفة فقط في قرار الهجرة،الا أن الأدب الحديث أكد على أهمية الظروف الاقتصادية للدول الأم للمهاجرين في التأثير على قرار الهجرة ،خاصة للعمالة المهاجرة من الدول النامية، وهو ما نتبعه في تحليلنا.

ويتفق عدد كبير من الاقتصاديين على أن، تحديد أثر المحددات الاقتصادية الكلية على الهجرة الدولية ،لابد أن يراعي فترات ابطاء زمنية لتلك المحددات، والتي غالباً تتراوح من عام الى ثلاثة أعوام، فمن غير الممكن أن تُحدِث تلك المحددات آثارها في نفس العام[19] . ويؤيد آخرون ذلك [20] بأن فترة ابطاء عام واحد أو اثنين للمحددات الاقتصادية تعد أكثر تناسباً مع الدول النامية التي تعاني من بطالة مرتفعة، حيث تتأثر العمالة المهاجرة بسرعة بالتقلبات في قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ولاشك أن الرؤية السابقة تعد صحيحة،لأن قرار الهجرة وتنفيذه من جانب المهاجر يتطلب مدة لاتقل عن عام ،مما يجعل الهجرة تتأثر بمحددات اقتصادية سابقة وليست حالية،وهو ما يتم استخدامه في البحث، حيث اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على قيم المحددات الاقتصادية لنفس الفترة.

ويعد نموذج الجاذبية أول النماذج في تفسير الهجرة، وهو مشابه للنموذج الذي قدمه Tinbergen(1962) للتجارة، وفيه عدد المهاجرين دالة في اختلاف الدخل بين الدولتين(S) والمسافة والسكان لكل دولة(21) .

$$M_{ijt} = \beta_0 + \beta_1(S_{ijt}) + \beta_2(N_{it}\,N_{jt}) + \beta_3(Dis_{ij}) + \varepsilon_{ijt} \quad _____(1)$$

حيث i دولة المصدر، j دولة الوصول، t الفترة الزمنية، M عدد المهاجرين ، S النسبة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدولة المضيفة والدولة المصدر ويمثل B_1 أثر تلك النسبة ، N عدد سكان الدولة ويمثلB_2 أثر عدد السكان ، Dis المسافة بين الدولتين، β_0 ثابت المعادلة، ε الخطأ العشوائي.

ويوضح هذا النموذج أهمية اختلاف الدخل(الأجر أو نصيب الفرد من الناتج المحلي) في تفسير الهجرة ، وأن أثره وأثر السكان يكون طردياً، ووجود أثر عكسي للمسافة بين البلدين على الهجرة . وقد اعتمد العديد من الاقتصاديين أمثال Lewer &Vandenberg; Ivan (2008) Mayda (2010) ; (2008)على هذا النموذج وتطويره. ويعد نموذج Ullah(2012) أكثر النماذج تطويراً لنموذج الجاذبية في تفسير الهجرة ،حيث أضاف للمحددات السابقة الحرية السياسية والديانة واللغة ومعدل النمو الاقتصادي بالدول المضيفة وسعر الصرف الحقيقي[22].

وفيما يلي نستعرض الأدب الاقتصادي النظري للمحددات الاقتصادية الكلية للهجرة الدولية:

*الأجر:يعد الأجر أحد محددات الهجرة وفقا للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ،فهو أحد عوامل الدفع (فانخفاض الأجرفي الدولة الأم يدفع الأفراد للهجرة الدولية) والسحب(ارتفاع الأجر في الدولة المضيفة يجذب الأفراد للهجرة الدولية) للهجرة.ويعد أول من لفت الأنظار الى أهمية الأجر النقدي كدافع للهجرة Fleisher(1963) وتلاه Walsh(1974);Marr(1975); Maldonado (1976); حيث أوضحوا أن اختلاف الأجر يعكس فرص اقتصادية متباينة، ومكاسب متوقعة أكبر للمهاجرين[23].الا أنه من الصعب عملياً تحديد الاختلاف في الأجر النقدي بين الدول، وهو ما دفع الاقتصاديون للتركيز على أثر الأجر للدولة المضيفة أو الأم.

وقد أيد آخرون أن أثر الأجر للدولة الأم يكون أكبر من أثر الأجر في الدولة المضيفة كمحدد للهجرة [24].وقد أوضح آخرون أن الأجر النقدي المرتفع في الدول المضيفة يقلل من هجرة العودة،وأن الدول المتقدمة تطلب العمالة المهاجرة لملأ مواقع في القاع في القطاع الثانوي ،ويقدمون لهم أجوراً مرتفعة [25].

وفي اتجاه آخر يؤكد آخرون أن الهجرة المؤقتة تعتمد على الأجر الحقيقي ، وأنه اذا تم الاعتماد على الأجر النقدي يتم ادخال التضخم كمحدد للهجرة الدولية للعمل لمعرفة أثره [26].

وعلى الرغم من أهمية الأجر كمحدد للهجرة ،الا أن هناك صعوبة بالغة في الحصول على بياناته ،كما أن بعض الدول كدول الخليج يختلف فيها الأجر المتاح لمواطني الدولة عن المهاجرين اليها. . لذلك يمكن استخدام نصيب الفرد من الدخل المحلي الحقيقي كمؤشر للأجر الحقيقي.وهو ما تتفق معه الباحثة وطبقته دراسات عديدة .

وهكذا يتضح لنا أهمية الأجر الحقيقي للدولة الأم كمحدد للهجرة خاصة مع التحليل المعتمد على سلسلة زمنية.

* البطالة:أوضحت النظرية الاقتصادية الكينزية ونظرية الاقتصاد الحديث ونظرية سوق العمل المزدوج أهمية البطالة كمحدد رئيسي للهجرة الدولية، الا أن النظرية الأولي والثانية ركزت على البطالة في الدولة الأم،بينما ركزت النظرية الأخيرة على البطالة في الدولة المضيفة [27]. وعلى الرغم من تلك الرؤية ،يؤكد العديد من الاقتصاديين على أن ارتفاع البطالة في الدولة الأم يعد من أهم محددات الهجرة ،وأنه غالباً ما يصاحبه انخفاض في الأجر النقدي، وأن هذين العاملين معاً محددات هامة للهجرة [28].ويؤكدSulaimanova and Bostan (2014)أن سن المهاجر ودرجة التعليم محددات أخرى هامة ،لكن من الصعب توافر بيانات عنها [29].

ولاشك أن تلك الرؤية صحيحة، فدولة مثل المملكة العربية السعودية معدل البطالة بها مرتفع ،ورغم ذلك تستوعب عدد كبير من المهاجرين بسبب النمو الاقتصادي المرتفع فيها،وهذا يؤكد أن معدل البطالة في الدولة المضيفة ليس محدد هام للهجرة بينما يعد معدل البطالة في الدولة الأم محدداً هاماً للهجرة .

* التحويلات:ازدادت أهمية تحويلات العاملين في الخارج في الدول النامية في الوقت الحالي، حيث أصبحت مصدراً أساسياً للتمويل في العديد من الدول النامية . ففي عام 2010 بلغت تلك التحويلات 350 بليون دولار،وهو ما يتجاوز المساعدات الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت 130 بليون دولار في نفس العام [30].

ويعد تعظيم التحويلات المالية الهدف الأساسي لأي مهاجر.وتتحقق العوائد للمهاجر عندما يكون أجره بالخارج أعلى من مستوى استهلاكه بالخارج[31].وتمثل التحويلات مقياساً آخر للفرص الاقتصادية المتباينة للمهاجرين، والتي تعد محدداً رئيسياً للهجرة[32].

ويمكن تصنيف المهاجرين الى نوعين هما:1) مهاجرين دورة الحياة Life-Cycle Migrants. 2) مهاجرين المكسب المستهدف Target-Earning Migrants .وكلا النوعين يسعون للحصول على عائد مرتفع من الاقامة بالخارج ،الا أن النوع الثاني يستخدم العائد المتحقق من الهجرة في الاستثمار في الدولة الأم، بينما يستخدم النوع الأول أغلب العائد في الاستهلاك،ويعد النوع الثاني الأكثر عدداً والأكثر ارتباطاً بدولته الأم من خلال

التحويلات[33].ويؤكد(Ku(2008 أن تحويلات المهاجرين عامل دفع هام للهجرة،وتتأثر بسعر الصرف[34].

وقد اختلفت آراء الاقتصاديين بشأن أثر التحويلات على الهجرة.فيرى (Borjas(1989 وكذلك (Massey(1998 أن زيادة التحويلات(ووجود قيود أقل عليها من الدول المضيفة) تحفز على الهجرة[35].ويتفق آخرون مع تلك الرؤية بأن التحويلات لها أثر معنوي طردي على الهجرة ،لكن هذا الأثر يتوقف علي سعر الصرف(يتم مناقشته فيما بعد)[36].كما يشير آخرون الى أن علاقة التحويلات بالهجرة الدولية ذات اتجاهين، فزيادتها تحفز على الهجرة، كما أن زيادة الهجرة أسهمت في زيادة التحويلات[37].وفي اتجاه عكسي لما سبق، يرى آخرون أن زيادة التحويلات اقترنت بهجرة أكبر للعودة، وقد يعود المهاجر لارتباطه بأسرته، أو توقع وظيفة أفضل في المستقبل في دولته الأم[38].

وهكذا يتضح لنا أن اختلاف الأدب بشأن أثر التحويلات ،الا أن هذا الأثر يتوقف على سعر الصرف .

*<u>سعر الصرف</u>:يعد من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تعكس الوضع الاقتصادي للدولة الأم والمضيفة في آن واحد. وقد أهمل الأدب الاقتصادي لفترة طويلة أثر سعر الصرف على الهجرة ، بسبب انخفاض عدد المهاجرين في الماضي على المستوى الدولي، وبالنسبة لحجم سوق العمل المحلي، وقلة الأزمات المالية (استقرار سعر الصرف) قبل عام 1995.ومع زيادة التقدم في وسائل الاتصالات والتطور المالي والمصرفي، ازدادت أهمية سعر الصرف في التأثير على الهجرة الدولية.

ويعد أول من أشار الى أثر سعر الصرف الاسمي على الهجرة الدولية However (1999) Hanson and Spilimbergo,عندما أوضحوا أن انخفاض قيمة البيزو المكسيكي وقت الأزمة في عام 1995أسهم في زيادة الهجرة للخارج. وقد لوحظ فيما بعد أن تقلبات سعر الصرف وقت الأزمات المالية صاحبها تقلبات في الهجرة الدولية للعمل.وقد أوضح Mishra and Spilimbergo(2009)أن زيادة سعر الصرف الاسمي تسهم في زيادة الأجر النقدي في الدولة المضيفة،فيزداد عرض العمالة المهاجرة[39].ويتفق العديد من الاقتصاديين مع تلك الرؤية[40].

ويوضح شكل(3)بملاحق البحث أن تقلبات سعر الصرف تؤثر على الهجرة الدولية من خلال تأثيرها على التحويلات والأجور.ويؤكد(Ku(2008 أنه مع ارتفاع سعر الصرف الاسمي تنخفض قيمة العملة المحلية، فتزداد الأسعار المحلية، وتنخفض الأجور الحقيقية، وتقل تنافسية الدولة الأم ،فتزداد الهجرة[41].ويوضح (Yang(2008أن أثر تقلبات سعر الصرف يختلف حسب نوع

المهاجرين .ففي حالة مهاجرين المكسب المستهدف زيادة سعر الصرف تؤدي الى زيادة الهجرة، وفي حالة مهاجرين دورة الحياة زيادة سعر الصرف تؤدي الى خفض الهجرة[42].

وتعد التحويلات القناة الأساسية التي ينتقل من خلالها أثر سعر الصرف الي الهجرة. وعلى الرغم من أهمية الكفاءة وعدد سنوات الاقامة في تحديد التحويلات للمهاجرين ،الا أن أثر سعر الصرف يكون أكبر ومعنوي ،كما أن أغلب تحويلات المهاجرين تستخدم في زيادة الاستثمار في الدولة الأم،حيث لا يفضل المستثمرين الاستثمار والاستهلاك في الدولةالمضيفة.وأن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي(حيث تميل أسعار الصرف الحقيقية للتعادل مع القوة الشرائية فقط في الأجل الطويل جداً، بينما تحدث تقلبات عديدة في الأجل القصير) يؤدي الى انخفاض العوائد من الهجرة الخارجية ،بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار في الدولة الأم فتقل الهجرة الدولية للعمل[43].ويوضح(2009)Mishra and Spilimbergo أن أهمية سعر الصرف الحقيقي تتضح من تأثيره على كل من عرض العمل والطلب عليه في عالم مندمج مع الاقتصاد العالمي. ففي إطار الاقتصاد المغلق عرض العمل والطلب عليه يعتمد على الأجور، بينما في إطار الاقتصاد المفتوح زيادة سعر الصرف الحقيقي تخفض عرض العمل والطلب على العملوالهجرة الدولية للعمل [44].

وعلى الرغم مما سبق،تتفق أغلب الآراء على أهمية أثر سعر الصرف الاسمي بدرجة أكبر من سعر الصرف الحقيقي، من وجهة نظر المهاجر عند اتخاذه قرار الهجرة . ويرى آخرون عدم وجود أثر معنوي لسعر الصرف الاسمي والحقيقي على الهجرة الدولية [45]. الا أن تلك الرؤية السابقة دليلها المتاح محدود للغاية، ويستند أغلبه على حزمة بيانات.

وهكذا يتضح لنا اختلاف الأدب بشأن أثر سعر الصرف كمحدد للهجرة، على الرغم من أهمية سعر الصرف الاسمي .

*<u>النمو الاقتصادي:</u> يعد النمو الاقتصادي مؤشراً للظروف الاقتصادية للدولة،فزيادة النمو الاقتصادي للدولة تتضمن زيادة في الاستثمار وفرص التوظف المتاحة.وقد أوضح الاقتصاديون أن النمو الاقتصادي المرتفع في الدول الأم يخفض من الحافز على الهجرة الدولية[46]. وقد أوضح آخرون بالتطبيق على ماليزيا أن النمو الاقتصادي المرتفع في الدول المضيفة كان له أثراً معنوياً طردياً واضحاً على الهجرة الدولية للعمل، وأنه يفوق أثر النمو الاقتصادي بالدول الأم [47].لذلك يوضح آخرون أن النماذج الأكثر كفاءة للهجرة هي التي توضح أثر النمو الاقتصادي في الدول الأم والمضيفة [48] ،وهو ما سوف نتبعه.

وهكذا يتضح لنا أهمية ادخال النمو الاقتصادي للدول الأم والمضيفة في نموذج محددات الهجرة.

***الائتمان المتاح للقطاع الخاص: تعد القيود المفروضة على القروض المقدمة للقطاع الخاص أحد العوامل المؤثرة على الهجرة الدولية للعمل. وتتمثل تلك القيود في حجم الائتمان المتاح وتكلفته . ويعد Piore(1979) أول من أشار الى أهمية هذا العامل،حيث أوضح أن وجود قيود على منح قروض للقطاع الخاص في الدول الأم، قد يدفع العمالة للهجرة الى الخارج، للحصول على عوائد يمكن استغلالها في الاستثمار في الدول الأم .ويتفق كل من Mesnard (2004) &Yang(2004) مع تلك الرؤية، لأن هناك العديد من المهاجرين يكونوا مهاجرين للمكسب المستهدف، فمع وجود قيود على منح القروض، تضطر العمالة للهجرة للحصول على عوائد،وتحويلها للدول الأم لاستثمارها [49]. ويتفق آخرون مع هذا الرأي ، بأن القيود على منح القروض لا تكون فقط قيود كمية ،ولكن ارتفاع معدل الفائدة على القروض أيضاً سيحفز الهجرة الدولية للعمالة [50].**

ولاشك أن كمية الائتمان وتكلفته في الدولة المضيفة تعد أيضاً أحد العوامل للسحب للهجرة.ففي المملكة العربية السعودية،يتم منح قروض للمهاجرين بتكلفة منخفضة،بسبب اتباع المملكة الشريعة الاسلامية،واعتبار الفائدة نوع من أنواع الربا.ولاشك أن تلك القروض تزداد قيمتها بالجنيه المصري مع ارتفاع سعر الصرف ،مما يجعلها حافز لهجرة العمالة المصرية للمملكة العربية السعودية،الا أنه من الصعب الحصول على بيانات دقيقة لها.

وهكذا يتضح لنا أهمية الائتمان وتكلفته كأحد محددات الهجرة سواء في الدول الأم والمضيفة ،على الرغم من اهمال العديد من الاقتصاديين له.

*** عوامل أخرى: يتفق العديد من الاقتصاديين على أن القرب الجغرافي وتقارب اللغة والديانة، تكون عوامل مشجعة على الهجرة الدولية، بجانب العوامل الاقتصادية الأخرى ،وهو ما أكده نموذج الجاذبية في تفسير الهجرة الدولية للعمل،والذي أثبتته دراسات عديدة[51].الا أن آخرين يوضحون أن تلك العوامل غير كافية للتأثير على الهجرة ،فوجود قيود على انتقال العمالة كشروط الفيزا ونظام الدخول للدول المضيفة يقيد من الهجرة الدولية للعمل في تلك الدول،الا أن الحوافز التي قد تُقدم للعمالة المهاجرة تحفز على الهجرة كمقابل السكن والتأثيث وتكاليف السفر في بعض الوظائف[52]. كما يوضح آخرون أن الضرائب المفروضة في الدول الأم تعد محدداً للهجرة الدولية، فزيادتها تعد عامل دفع قوي[53].ويوضح Ravlik(2014) أن مستوي التنمية البشرية المرتفع في الدول المضيفة يعد من العوامل المحفزة للهجرة أيضاً بجانب الأجور المرتفعة[54].ويوضح آخرون أن السياسات التي تضعها الدول الأم والمضيفة،يكون لها أثراً واضحاً على الهجرة ،ولا تقل عن المحددات الاقتصادية الكلية [55].**

وهكذا يتضح لنا أن هناك العديد من المحددات الاقتصادية للهجرة الدولية للعمل ،الا أن الفترة الزمنية المستخدمة ستعد أحد القيود الهامة في ادراج تلك المحددات، كما أن عدم وجود بيانات تفصيلية لبعض المتغيرات سيشكل قيداً آخر.

(2-2)الأدبيات التطبيقية : إزاء الغموض الواضح في الأدبيات الاقتصادية النظرية، وتنوع المناهج المستخدمة في دراسة الهجرة الدولية للعمل، ووجود محددات اقتصادية كلية عديدة ،وندرة الدراسات السابقة على مستوى الاقتصاد المصري في اطار تلك المشكلة كان من الأهمية استعراض الدراسات التطبيقية المتاحة للاستفادة بها في منهجية البحث الحالى كالآتي:

*دراسة Chapin,Vedder and Gallaway(1970)[56] لمحددات الهجرة من بريطانيا ونيوزيلندا وألمانيا الغربية الى جنوب أفريقيا للفترة 1950-1967 باستخدام نموذج خطي وطريقة OLS.وقد أوضحت وجود أثر معنوي لمعدل البطالة في الدولة الأم والأجر المتوسط في الدولة الأم والمضيفة. الا أن الدراسة ركزت على أثر معدل البطالة ومتوسط الأجر فقط في نفس العام،مع اهمال الابطاء الزمني لمحددات الهجرة ،والهجرة من دول متقدمة لدول أقل تقدم.

*دراسة Huang(1987) [57] لمحددات الهجرة من 25 دولة نامية ومتقدمة للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1962-1976باستخدام نموذج خطي وطريقة OLS. وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي للاختلاف في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي بين الدول ونسبة الضرائب في الدولة الأم، وأثر معنوي عكسي لمعدل البطالة في الدولة المضيفة ومعدل النمو الاقتصادي في الدولة الأم.الا أن الدراسة ركزت على الهجرة لدولة متقدمة وأهملت متغيرات عديدة والابطاء الزمني في التحليل.

*دراسة Greenwood & Mcdowell(1992) [58] لمحددات الهجرة (المسافة بين الدول، الأجر النقدي وعدد السكان في الدولة المضيفة) من 23 دولة نامية الى الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام بيانات مقطعية للسنوات 1970،1971، 1975 ونموذج خطي وطريقة OLS. وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي للأجر النقدي. الا أن الدراسة ركزت على الهجرة لدولة متقدمة وبيانات مقطعية.

*دراسة Carlos (2002) [59] لمحددات الهجرة من الفلبين الي 26 دولة نامية ومتقدمة للفترة 1981-1995 باستخدام نموذج خطي وطريقة OLS.وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي للتحويلات ومعدل البطالة للدولة الأم وأثر معنوي عكسي لعدد سكان الدولة المضيفة على الهجرة الدولية للعمل.الا أن الدراسة تضمنت دول عديدة (لها ظروف مختلفة) وأهملت سعر الصرف والنمو الاقتصادي والائتمان .

*دراسة Yang(2008) [60] لمحددات هجرة العودة للفلبين للفترة 1997-1998 باستخدام

بيانات شهرية ،ونموذج خطي لعدد المهاجرين العائدين كدالة في تقلبات سعر الصرف الاسمي وتحويلات العاملين والقيود علي الاقراض للقطاع الخاص في الفلبين(كمتغير وهمي) وطريقة OLS.وقد أوضحت أن هجرة العودة تقل مع صدمات سعر الصرف الاسمي الايجابية ،ووجود قيود على الاقراض للقطاع الخاص ، الا أن الدراسة أهملت محددات اقتصادية كلية عديدة،وركزت على هجرة العودة فقط.

*دراسة Myada(2007)[61] لمحددات الهجرة الي 14 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 1980-1995 باستخدام نموذج خطي وطريقة OLS . وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي لمعدل البطالة والتفاوت في توزيع الدخل (في الدولة الأم) والمسافة الجغرافية والثقافة واللغة والاختلاف بين دخل الفرد في الدولة المضيفة والأم . الا أنها تناولت دول عديدة ومتغيرات محدودة.

*دراسة Tan &Santh(2007) [62] لمحددات الهجرةالى ماليزيا من 39 دولة نامية للفترة 1998-2004 باستخدام نموذج خطي وطريقة OLS.وقد أوضحت أن النمو الاقتصادي لماليزيا يعد من أهم عوامل السحب، بينما يعد معدل البطالة في الدولة الأم للمهاجرين من أهم عوامل الدفع للهجرة الدولية .الا أن الدراسة لم تجري اختبارات الاستقرار وأهملت متغيرات اقتصادية عديدة.

*دراسة Ku(2008) [63] لأثر سعر الصرف الحقيقي على التحويلات والهجرة من دول الكاريبي الى أمريكا اللاتينية للفترة 1990-2005.وقد أوضحت أن زيادة سعر الصرف الحقيقي أسهمت في زيادة الهجرة للخارج . الا أن الدراسة اعتمدت علي تحليل نظري ومؤشرات بسيطة .

* دراسةAhmed et al(2008) [64] لمحددات الهجرة لباكستان للفترة 1973-2005 باستخدام نموذج خطي واختبارات الاستقرار والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.وقد أوضحت أن أهم عوامل الدفع للهجرة الدولية للعمل انخفاض الأجر الحقيقي وزيادة البطالة والتضخم والتحويلات. الا أن الدراسة ركزت فقط على محددات الهجرة من الدولة الأم فقط، ولم تراعي فترة الابطاء في التحليل.

* دراسة Ullah[b](2012)[65] لمحددات الهجرة(اختلاف الدخل بين دولتين،سعر الصرف الحقيقي، سكان الدولة، النمو الاقتصادي بالدول المضيفة ،المسافة ،والحرية السياسية لدولة الوصول، الديانة واللغة) من بنجلاديش الى23 دولة نامية ومتقدمة للفترة 1995-2009 باستخدام نموذج خطي وطريقة OLS. وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي لاختلاف الدخل والنمو الاقتصادي واللغة والديانة والحرية السياسية وأثر معنوي عكسي لسعر الصرف الحقيقي. الا أن الدراسة أهملت محددات أخرى هامة.

*دراسة Kumpikaite and Zickute(2013) [66] لمحددات الهجرة في لتوانيا للفترة 2001-2011 باستخدام نموذج غير خطي وطريقة OLS . وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي لمعدل البطالة ومعامل جيني وأثر معنوي عكسي لمدة الاعفاءات الضريبية للدولة الأم. الا أن تلك الدراسة لم تجري اختبارات الاستقرار وفترات الابطاء وركزت على متغيرات محدودة في التحليل.

*دراسةNekoei(2013) [67] لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي(وعمر المهاجر وسنوات الهجرة والحالة الاجتماعية) على هجرة العمالة المكسيكية الى الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1994-2011باستخدام دالة لوغاريتمية مزدوجة وطريقة OLS .وقد أوضحت وجود أثر معنوي عكسي لتقلبات سعر الصرف علي الهجرة ،الا أن الدراسة لم تجري اختبارات الاستقرار وأغفلت متغيرات عديدة والابطاء في التحليل.

* دراسة Sulaimanova &Bostan(2014) [68] لمحددات الهجرة من كازخستان وكرجستان للفترة 1998-2011 باستخدام دالة لوغاريتمية مزدوجة وطريقة OLS. وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي لمعدل البطالة والتحويلات وسعر الصرف الاسمي،وأثر معنوي عكسي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولة الأم (ويكون الأثر طردي في الدولة المضيفة).الا أن الدراسة لم تجري اختبارات الاستقرار وأغفلت متغيرات عديدة .

*دراسة Birundu(2016) [69] لمحددات الهجرة من كينيا الي خمسة دول متقدمة للفترة 2000-2015 باستخدام طريقة OLS ونموذج لوغاريتمي مزدوج واختبارات الاستقرار. وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي للتضخم وسعر الصرف الاسمي وعدد السكان لكينيا (وأثر غير معنوي لتحويلات العاملين ومعدل البطالة لكينيا) وأن الاستقرار الاقتصادي لكينيا يخفض من معدلات الهجرة للعمل، الا أن الدراسة تنطبق نتائجها فقط على كينيا وأهملت متغيرات عديدة .

ومما سبق يتضح لنا وفي اطار معرفتنا ،عدم وجود دراسات سابقة عن محددات هجرة العمالة المصرية للمملكة العربية السعودية ،في اطار زمني طويل الأجل ،حيث أن معظم الدراسات تمت على مستوى الدول المتقدمة ،وفي اطار حزمة بيانات أوبيانات مقطعية،كما ركزت أغلبها على عدد محدود من المتغيرات الاقتصادية الكلية،ولم تجري بعضها اختبارات الاستقرار وهو ما يجعل توصياتها غير دقيقة، كما أغفلت أغلبها فترة الابطاء في التحليل للمحددات الاقتصادية. وهكذا تختلف هذه الدراسة عن ما سبق في الهدف والمجال:أولاً في الهدف: حيث تستعرض المحددات الاقتصادية الكلية لهجرة العمل الدولية في اطار الأدب الاقتصادي، وتقدم نموذجاً يوضح أثر المحددات الاقتصادية الكلية على هجرة العمل بين دولتين لهما روابط في اللغة والدين والثقافة.ثانياً في المجال: 1) تجمع بين الإطار النظري والتطبيقي باستخدام نموذج قياسي يربط

بين معدل الهجرة والعديد من المحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة عليه .2) تُطبق على العمالة المصرية المهاجرة الى المملكة العربية السعودية في إطار زمني طويل الأجل.3) كما تعتمد على اختبارات قياسية عديدة تشمل الانحدار المتعدد واختبارات الاستقرار وسببية كرانجر،وتراعي فترة ابطاء زمني مناسب للمحددات الاقتصادية الكلية للوصول لنتائج أكثر دقة.

ثالثاً: النموذج المستخدم ونتائجه العملية :

(3-1) فروض البحث :في ضوء الإطار النظري للبحث وأهدافه والدراسات السابقة،تم وضع الفرض الرئيسي الآتي تمهيداً لاختباره إحصائياً في مصر:

الفرض العدمي : لا يوجد أثر للمحددات الاقتصادية الكلية علي هجرة العمل من مصر الي المملكة العربية السعودية

الفرض البديل : يوجد أثر معنوي للمحددات الاقتصادية علي هجرة العمل من مصر الي المملكة العربية السعودية

(3-2) النموذج المقترح والأساليب القياسية المستخدمة : توضح المعادلة(1) النموذج القياسي المستخدم في البحث كالآتي:

$$(MR_t) = \alpha_0 + B(MR_{t-i}) + C\,Ln(X_{t-i}) + \varepsilon_t \quad ____(1)$$

***حيث:تمثل MR معدل الهجرة سنوياً من مصر للمملكة العربية السعودية ، MR_{t-i} معدل الهجرة لفترة سابقة،X مصفوفة تشمل المحددات الاقتصادية الكلية(تشمل سعر الصرف الاسمي بين الريال السعودي والجنيه المصري EX،عدد العاطلين في مصر UR، التحويلات الحقيقية للعاملين المصريينRE، الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مصر CP،الائتمان الجقيقي الممنوح للقطاع الخاص DC،نصيب الفرد من الدخل المحلي الحقيقي لمصر DI، الناتج المحلي الحقيقي لمصر GDE، الناتج المحلي الحقيقي للمملكة العربية السعوديةGDS، معدل الفائدة على القروض IR)، α_0 ثابت المعادلة،B متجه يوضح أثر معدل الهجرة لفترة سابقة، C متجه يوضح أثر المحددات الاقتصادية الكلية،Ln ترمز للوغاريتم الطبيعي للقيم،t الفترة الزمنية ، فترة الابطاء i، ε_tالخطأ العشوائي.**

وقد تم استخدام نموذج شبه لوغاريتمي لتحقيق عدة أهداف : 1) امكانية استخدامه في حالة اختلاف درجات الاستقرار للمتغيرات المستخدمة. 2) يعكس أثر معدل النمو (التغير النسبي السنوي) في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع مباشرة ، اذا اتسمت تلك المتغيرات بعدم الاستقرار في مستوياتها الأصلية والاستقرار في الفروق الأولى لها.3) يعطي نتائج ذات

جودة توفيق عالية ،حيث يقلل من مشكلة عدم ثبات التباين،ويعطي أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالنماذج الأخرى.ويوضح جدول (1) بملاحق البحث رموز متغيرات النموذج المستخدم وقياسها.

(3-3) الأساليب الإحصائية المستخدمة :تم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews وعدة أساليب إحصائية وقياسية[70]هي , Fuller ,2007; Asteriou and Hall (Look in: 1:july 1981 ; Hamilton,1994) اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة، وذلك لتجنب الانحدار الزائف Spurious Regression بالاعتماد علي اختبارين هما اختبار ديكي فولار الموسع Augmented Dickey Fuller واختبار فيليبس- بيرون لزيادة الثقة في النتائج.2)مصفوفة الارتباط لتحديد معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج، للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد،وتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات.3) تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلي Optimal Lag Lengthباستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لتحديد الابطاء الأمثل للمتغير التابع للنموذج المستخدم.4)استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في تقدير معلمات النموذج المستخدم لأنها تعطي أفضل تقديرات غير متحيزة ذات أقل تباين. 5) اختبار سببية كرانجر Granger Causality للتأكد من وجود علاقة سببية بين معدل الهجرة للعمل والمحددات الاقتصادية الكلية.

(3-4) نتائج النموذج القياسي المستخدم:

1) نتائج اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة:يشير جدول(4) في ملاحق البحث الى استقرار كل المتغيرات المستقلة في الفروق الأولى(عند مستوى معنوية تراوح بين 1-5% باستثناء المتغير LDI- نصيب الفرد من الدخل المحلي- الذي بلغ فيه 8%)،بينما كانت قيم المتغير التابع (معدل الهجرة) ومعدل الفائدة على القروض مستقرة في مستوياتها الأصلية عند مستوى معنوية تراوح بين 7-8% ،لذلك تم ادخال معدل الهجرة والفائدة بالقيم الأصلية مباشرة

$$LEX, LUL, LRE, LCP, LDC, LDI, LGDE, LGDS \approx I(1)$$

$$MR, IR \approx I(0)$$

2) نتائج مصفوفة الارتباط: يشير جدول (5) الى أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة جاءت منخفضة ،فلم تتعدى4. في كل المتغيرات ،مما يقلل من احتمال وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. كما جاءت اشارة معاملات الارتباط بين معدل الهجرة والمحددات الاقتصادية الكلية متوافقة مع التحليل النظري.

3) نتائج فترات التباطؤ الزمني:يوضح جدول(6) أن فترة الابطاء المثلى للتحليل بلغت فترتين بأغلب المعايير المستخدمة ،وهي ما يتم اتباعها.

4) نتائج تقدير OLS: توضح النتائج بجدول (7) مايلي:أ- وجود أثر معنوي طردي لمعدل الهجرة في العام السابق علي معدل الهجرة الحالي، وهو ما يثبت صحة نظرية الشبكات في تفسير الهجرة الدولية للعمل.

ب- وجود أثر معنوي طردي لمعدل التغير السنوي في سعر الصرف وعدد العاطلين وتحويلات العاملين ومعدل الفائدة على القروض. ووجود أثر معنوي عكسي لمعدل التغير السنوي في الناتج المحلي المصري(النمو الاقتصادي بمصر)والائتمان للقطاع الخاص والدخل المحلي للفرد. ووجود أثر غير معنوي لمعدل التغير السنوي في المستوى العام للأسعار في مصر(معدل التضخم) والناتج المحلي للمملكة العربية السعودية وهو النمو الاقتصادي في المملكة.

ج- توضح النتائج أن حدوث تغير نسبي بمقدار 1% في الناتج المحلي المصري، معدل الفائدة على القروض ، سعر الصرف الاسمي، الائتمان للقطاع الخاص، عدد العاطلين ،نصيب الفرد من الدخل المحلي ، تحويلات العاملين للخارج يؤدي الى تغير معدل الهجرة بمقدار -0.422، 0.299، 0.079 ، - 0.072 ، 0.032، 0.025، 0.022، 0.012 على التوالي وهو ما يؤكد أهمية أثر نمو الناتج المحلي المصري ومعدل الفائدة على القروض وسعر الصرف الاسمي بشكل يفوق أثر الائتمان الخاص وعدد العاطلين وتحويلات العاملين للخارج.وقد جاء أثر معدل الهجرة للعام السابق أقل في تأثيره عن المحددات الاقتصادية الكلية .

- اتسمت نتائج التقدير بالجودة حيث تواجد أثر غير معنوي لثابت المعادلة ، ارتفاع معامل التحديد(94 %) ومعامل التحديد المصحح(90%) ، وارتفاع قيمة احصاء D.W(2.2).

- يمكن حساب اجمالي المساهمة الحدية للمحددات الاقتصادية الكلية كالآتي

$$MC_x = \frac{(1-R^2)\,T_x^2}{N-M}$$

حيث: MC_x هي المساهمة الحدية للمتغير **X** ، R^2 معامل التحديد ، T_x^2 مربع قيمة **ت** المحسوبة ، **N** عدد المشاهدات ، **M** عدد المعلمات المقدرة

ويوضح جدول(8) أن المساهمة الحدية للمحددات الاقتصادية الكلية بلغة 65.8% ،مما يؤكد صحة الفرض الرئيسي للبحث، وقد أسهم سعر الصرف والتحويلات والناتج المحلي المصري بالأثر الأكبر.

5) نتائج اختبار سببية كرانجر: يوضحها جدول(9) والتي تشير الى علاقة سببية واضحة مع نفس المحددات الاقتصادية التي تواجد لها أثر معنوي على معدل الهجرة وهي سعر الصرف وعدد العاطلين والتحويلات للعاملين والائتمان المحلي ومعدل الفائدة على القروض ونصيب الفرد من الدخل المحلي والناتج المحلي المصري.وتؤكد كل النتائج السابقة صحة الفرض الرئيسي للبحث.

***نتائج وتوصيات البحث:**

1.نتائج البحث:على الرغم من تعدد أسباب الهجرة الدولية للعمل، الا أن الدوافع الاقتصادية تعد أهم تلك الأسباب. ويتباين الأدب الاقتصادي النظري والتطبيقي بشأن تلك المحددات الاقتصادية وأهميتها،هذا فضلاً على عدم وجود نظرية تفسر الهجرة الدولية بكفاءة . ويعد نموذج الجاذبية ونموذج السحب والدفع من أهم النماذج في تفسير تلك المحددات الاقتصادية الكلية . الا أن اختلاف الظروف الاقتصادية من دولة لأخرى يعد قيداً على اعداد نموذج للهجرة الدولية للعمل .

ولاشك أن التحليل الذي يستند على أساس زمني طويل الأجل ودولتين فقط من أكثر التحليلات أهمية في اطار مشكلة الهجرة ، كما يسهم في الوصول لنتائج أكثر دقة. وقد ارتكز هذا البحث على هذا التحليل بتحديد المحددات الاقتصادية الكلية للعمالة المصرية المهاجرة الى المملكة العربية السعودية باستخدام الفترة 1987-2016 ونموذج انحدار متعدد شبه لوغاريتمي، وتقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، واختبارات الاستقرار وسببية كرانجر.وتوضح النتائج العملية للبحث أهمية المحددات الاقتصادية الكلية،حيث بلغت مساهمتها الحدية وحدها 65.8% في تفسير الهجرة الدولية للعمل من مصر الى المملكة العربية السعودية.وقد جاءت اشارة المعلمات المقدرة للمحددات الاقتصادية الكلية متوافقة مع التحليل النظري . كما جاءت نتائج اختبارات السببية متوافقة مع نتائج الانحدار المتعدد ، مؤكدة أن المحددات الاقتصادية الكلية ذات الأثر المعنوي سببت الهجرة الدولية للعمالة المصرية، وهو ما يؤكد صحة الفرض الرئيسي للبحث.

2. توصيات البحث: في ضوء نتائج البحث السابقة التي تؤكد على أهمية الدوافع الاقتصادية للهجرة، وفي اطار ارتفاع معدل البطالة في مصر،وأهمية التحويلات للعمالة المهاجرة في تحقيق المنفعة للاقتصاد المصري-فضلاً على تحقيق المنفعة للعمالة المهاجرة ذاتها-يجب تشجيع الهجرة الدولية للعمل بجانب خلق فرص عمل بالداخل للعمالة المصرية لتحقيق الاستفادة القصوى والحد من البطالة المرتفعة في الاقتصاد المصري. ويمكن أن نوصي بتوصيات بعضها يتعلق بالدول المضيفة للعمالة المهاجرة والآخر يتعلق بالسياسات الاقتصادية كالآتي:

- زيادة التعاون بين مصر والمملكة العربية السعودية ،بتوقيع اتفاقيات تضمن وضع حد أدني للمدة الزمنية لعقود المهاجرين(على ألا تقل هذه المدة عن ثلاثة سنوات) بما يحقق التوازن

والاستقرار لطرفي التعاقد وبما يسهم في زيادة تحويلات العمالة المهاجرة لأهميتها للاقتصاد المصري .

– اعداد بيانات تفصيلية عن العمالة المصرية المهاجرة للمملكة العربية السعودية، وحالات الهجرة العائدة لاتخاذ القرارات اللازمة في اطارها، والتنسيق بين مصر والمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالحقوق المالية للعاملين المصريين بالمملكة لضمان الاستفادة القصوى من عوائد المهاجرين.

– تحسين العلاقات الثنائية بين مصر والدول المضيفة للعمالة المصرية لزيادة فرص التوظف المتاحة في الخارج ،وخلق منافسة بين الدول المضيفة للعمالة المصرية لزيادة المنافع المتحققة من الهجرة.

–ضرورة وضع هجرة العمل الدولية في أجندة قرارات صانعي السياسة الاقتصادية، وربطها بالتغيير الحادث في أدوات السياسة الاقتصادية ،نظراً لتأثر الهجرة الدولية بالمحددات الاقتصادية.

–تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الاسمي لأثره الواضح على الهجرة الذي يفوق المتغيرات الأخرى.

– استخدام السياسات الاقتصادية خاصة الائتمانية في تحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي(بإعطاء مزايا خاصة للمشروعات التي تخلق فرص توظف أعلى للعمالة)للحد من الهجرة غير الشرعية التي لا تحقق منافع للمهاجرين ولخلق تنافس بين فرص العمل في الداخل والخارج المتاحة للعمالة المصرية.

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر للحد من الاختلافات في الأجور بين مصر والخارج لاتخاذ العمالة المصرية قرارات سليمة بشأن الهجرة للخارج.

<u>3. مقترحات لبحوث مستقبلية</u>:يمكننا اقتراح الموضوعات الآتية:أثر هجرة العمل الدولية على الرفاهية الاقتصادية في الدول النامية، أثر الاندماج الدولي في سوق العمل على سعر الصرف في الدول النامية،أثر الصدمات الاقتصادية على هجرة العمل الدولية في الدول النامية والمتقدمة (دراسة مقارنة)

ملاحق البحث

<u>أولا أشكال بيانية:</u>

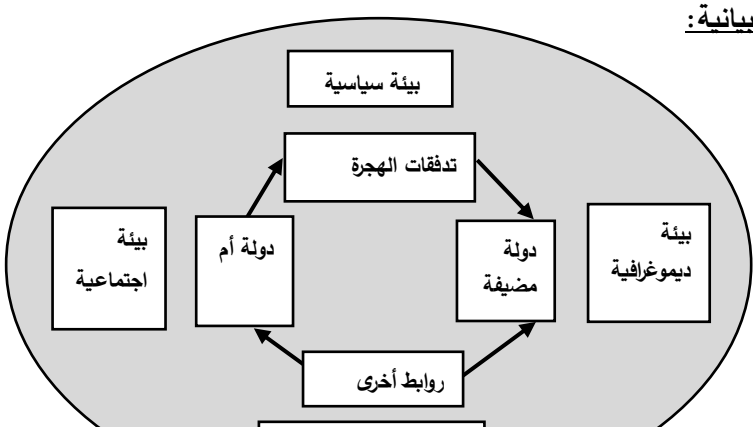

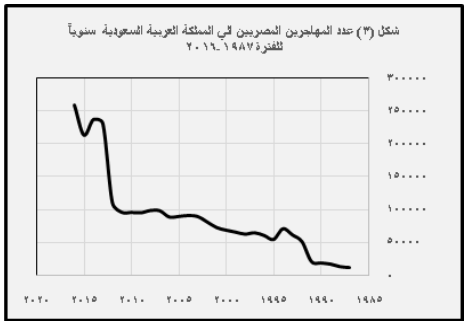

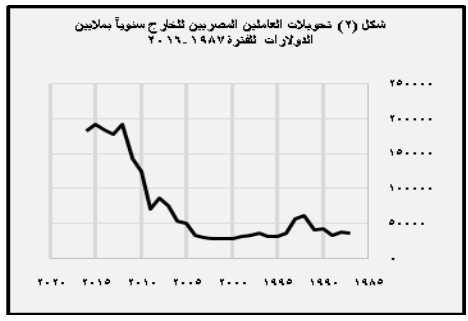

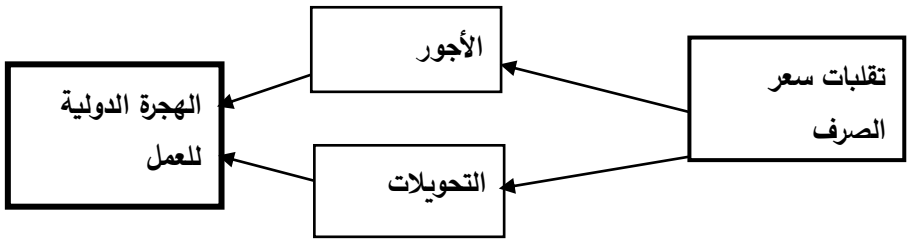

شكل(4) آليات انتقال أثر سعر الصرف للهجرة الدولية

ثانياً: الجداول:

جدول(1) متغيرات النموذج المستخدم (رموزها وقياسها)

الرمز	اسم المتغير	قياس المتغير
RM	معدل الهجرة	نسبة العمالة المهاجرة سنوياً (من مصر الى المملكة العربية السعودية) الى عدد السكان

EX	سعر الصرف الاسمي	عدد الجنيهات المصرية التي تعادل ريال سعودي واحد تم الحساب باستخدام السعر الرسمي للدولار مع الريال السعودي والذي يعد ثابت منذ عام 1986 م
UL	عدد العاطلين	عدد العاطلين سنوياً في مصر
RE	تحويلات العاملين	تحويلات العاملين المصريين الحقيقية سنوياً
DC	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	الائتمان المحلي الحقيقي السنوي الممنوح للقطاع الخاص
CP	الرقم القياسي للأسعار	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
DI	نصيب الفرد من الدخل في مصر	نصيب الفرد من الدخل المحلي الاجمالي الحقيقي في مصر
GDE	الناتج المحلي لمصر	الناتج المحلي الحقيقي لمصر
GDS	الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية	الناتج المحلي الحقيقي للمملكة العربية السعودية بما يعادل الجنيه المصري
IR	معدل الفائدة على القروض	معدل الفائدة الاسمي على القروض لمدة عام في مصر

جدول (2) النصيب النسبي للدول المضيفة من العمالة المصرية المهاجرة مؤقتاً في عقود مختلفة

بيان / الفترة الزمنية	1980-1989	1990-1999	2000-2009	2010-2012
المملكة العربية السعودية	16.95	36.63	34.19	49.13
ليبيا	7.13	16.76	23.15	7.73
الأردن	9.25	16.48	12.92	17.27
العراق	56.71	4.19	0.96	0.17
الكويت	3.52	5.3	9.71	10.45
الامارات العربية المتحدة	2.84	2.79	8.82	5.09
قطر	0.7	1.24	3.95	4.11
لبنان	0.68	2.3	0.94	0.91
أوروبا الغربية	1.82	6.86	1.83	1.67
أمريكا الشمالية	-	0.46	1.47	1.03

المصدر: Wahba,2014:P12

جدول (3) مؤشرات اقتصادية كلية للاقتصاد المصري للفترة 1987-2016 (متوسط سنوي)

بيان / الفترة الزمنية	1987-1990	1991-2000	2001-2010	2011-2016	1987-2016
الأجر الحقيقي السنوي بالجنيه المصري	4688	2579	1821	1103	2311
معدل البطالة سنوياً %	7.2	9.5	9.9	12.7	9.9

التحويلات الحقيقية للعاملين بالخارج سنويا بالمليون جنيه	74.3	135.7	158.3	397.7	187.5
سعر الصرف الاسمي للريال السعودي مقابل الجنيه المصري	0.59	0.90	1.45	2.6	1.3
معدل التضخم السنوي %	18.8	9.1	8.4	13.8	11.1
معدل النمو الاقتصادي السنوي	1.3	4.3	3.4	6.8	4.1
الائتمان الحقيقي المتاح للقطاع الخاص بالمليار جنيه	42.6	80.5	150.2	131.7	106.8
معدل الفائدة السنوي على القروض%	17.7	15.9	12.8	14.7	14.9

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام البيانات الأساسية للنموذج

Table (4) Results of Unit Root Tests for used Model by ADF and PP

Variables	Variable in First Difference			
	ADF		PP	
	None	Constant	None	Constant
LEX	-1.953 (.051)	-2.967 (.052)	-1.924 (.0512)	-2.915 (.053)
LUL	-4.084 (0)	−4.731 (0)	-4.173 (0)	-4.813 (0)
LRE	-3.935 (0)	-3.986 (.004)	-3.749 (0)	-4.002 (.004)
LCP	-1.992 (.049)	-2.987 (.045)	−1.998 (.048)	−2.968 (.042)
LDC	-4.518 (0)	-5.302 (0)	-4.659 (0)	-5.335 (0)
LDI	-2.195 (.029)	-2.772 (.075)	-1.968 (.048)	-2.711 (.084)
LGDE	-2.785 (.007)	-5.523 (0)	-2.843 (.006)	-5.536 (0)
LGDS	-3.087 (.003)	-4.005 (.005)	-2.994 (.004)	−4.018 (.004)
Variables	Variable in Level			
	ADF		PP	
	Constant	Constant& Trend	Constant	Constant & Trend
MR	-1.741 (.084)	-2.822 (.079)	-1.711 (.084)	-2.733 (.079)
IR	-3.121 (.003)	-3.060 (.042)	-3.146 (.003)	-3.086 (.039)

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews . وتمثل القيم بين الأقواس احتمالات قيم ت المحسوبة

Table(5) Correlation Matrix for Variables in the used Model

Variables	MR	$DLEX_1$	$DLUL_1$	$DLRE_1$	$DLCP_1$	$DLDC_1$	$DLDI_1$	$DLGDE_1$	$DLGDS_1$	$DLIR_1$

MR	1.00									
$DLEX_1$	.357	1.00								
$DLUL_1$	.092	.135	1.00							
$DLRE_1$	.075	.187	.132	1.00						
$DLCP_1$	.426	-.181	.197	.038	1.00					
$DLDC_1$	-.063	-.294	-.115	.011	.323	1.00				
$DLDI_1$	-.471	.393	-.128	.033	-.419	-.248	1.00			
$DLGDE_1$	-.406	.260	.022	.135	-.266	-.297	.323	1.00		
$DLGDS_1$	.136	-.126	.350	.318	.364	.127	-.403	-.176	1.00	
$DLIR_1$	.303	.205	.089	.044	.430	.116	-.350	-.350	.225	1.00

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews(راجع الرموز المستخدمة داخل قياس المتغيرات)

Table (6) Optimal Lag for used Model According to VAR Analysis

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	168.4360	NA	-.0049	-11.73600	-11.25606	-11.59329
1	192.2864	28.26712*	- .0096	-13.42862	-12.90069	-13.27164
2	*195.3828*	*3.440469*	*- .0098**	*-13.58391*	*-13.00798**	*-13.41266**
3	196.4118	1.067045	- .0070	-13.58606*	-12.96213	-13.40053

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات النموذج المستخدم والبرنامج الإحصائي Eviews.

***Indicates lag order selected by the criterion**
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level).
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion. SC: Schwarz information Criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Table(7) Results of Estimated Model by OLS Method

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.0353	0.000341	1.035969	0.3139
MR_1	0.0119	0.189404	2.152081	0.0452**
MR_2	-0.3435	0.225224	-1.325236	0.1446
$DLEX_1$	0.0792	0.000368	6.272435	0.0001***
$DLUL_1$	0.0320	0.000431	3.741940	0.037**
$DLRE_1$	0.0217	0.000192	4.169344	0.0436**
$DLCP_1$	- .0178	0.001352	-0.013186	0.9896
$DLDC_1$	-0.0720	0.000280	2.572901	0.0192***
$DLDI_1$	-0.0247	0.000886	-2.278903	0.078**
$DLGDE_1$	-0.4217	0.001054	3.999646	0.0008***

$DLGDS_1$	0.0427	0.000525	-0.813206	0.4267
IR_1	0.2994	0.002096	-4.027896	0.0404**
R-squared				0.940668
Adjusted R-squared				0.904409
S.E. of regression				0.000215
Sum squared resid				. 00834
Log likelihood				218.4027
F-statistic				25.94322
Prob(F-statistic)				0.000000
Durbin-Watson stat				2.196780

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews، D تشير للفروق الأولي في القيم للمتغير

Table(8) Marginal Contribution for Macroeconomic Determinants of Used Model

Variables	MC %
$DLEX_1$	25.4
$DLRE_1$	10.5
$DLGDE_1$	10.3
$DLUL_1$	9.5
$DLDC_1$	4.3
$DLDI_1$	3.4
$DLIR_1$	2.4
Total	65.8

تمثلMC المساهمة الحدية لكل متغير من المحددات الاقتصادية الكلية في تفسيره للتغير في معدل الهجرة، وقد حسبت القيم من خلال الباحثة باستخدام نتائج الانحدار للنموذج المستخدم

Table (9) Granger Causality Results for Macroeconomic Determinants

Variables and trend	F-Statistics	Prob.	Causality	Optimal lag
$MR_t \rightarrow MR$	20.300	0	Cause	1
DLEX→ MR	3.356	.060	No Cause	2
DLUL→MR	4.399	.024	Cause	2
DLRE→MR	2.773	.094	Cause	1
DLCP → MR	.9301	.4088	No Cause	2
DLDC → MR	3.115	.062	Cause	2
DLDI→ MR	4.207	.015	Cause	4

DLGDE→MR	**8.493**	**.0006**	**Cause**	**4**
DLGDS→ MR	**.275**	**.7619**	**No Cause**	**2**
DLIR→ MR	**2.6799**	**.066**	**No Cause**	**2**

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام بيانات النموذج المستخدم والبرنامج الإحصائي Eviews .

هوامش الدراسة

1- Ullah, M.Sh.[a], "Population Migration and Asia : Theories and Practice ,**EBSCO Publishing** :E-book Collection Trial ,2012:P127.

2-Wahba, J. ,"Through the Keyhole :International Migration in Egypt ", **Economic Research Forum**, Working Paper Series No.830 ,2014 :P3.

3-Ibid: PP2,10,18.

4-**Look in:** Bauer ,T., and Gang ,I. ," Temporary Migrants from Egypt :How Long Do Stay Abroad ?", **IZA Discussion Paper** No. 3 ,1999: 5; Stark , O.Ch. and Yegorov , Y.," Migrants'savings , Purchasing Power Parity , and Optimal Duration of Migration ", **International Tax and Public Finance**, Vol. 4 ,June 1997: P 307.

5- انظر في:تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة ، بيروت، الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية ،2015: ص 177؛Martin,P." Managing International Labor Migration in the 21 st Century ", **South Eastern Europe Journal of Economics** , 1, 2003 :P 9.

6- Nekoei , A., "Immigrants'Labor Supply and Exchange Rate Volatility ", **American Economic Journal :Applied Economics** ,Vol .5 , No. 4 ,2013: P 144.

7- **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015**،مرجع سابق ، ص ص2- 5..

8- Massey,D.S.,"Patterns and Processes of International Migration in the 21 st Century ", **in Conference on African Migration in Comparative Perspective ,** Johannesburg , South Africa , 4-7 June 2003 :PP1-8.

9-**Look in:** Nekoei , A.,op.cit.:P145; Carlos, M.R., " on the Determinants of International Migration in the Philippines : an Empirical Analysis", **International Migration Review** ,Vol. 31 , No.1 , 2002: P 82; Greenwood , M.J.and Mcdowell,J.M., "The Macro determinants of International Migration: a Survey ",**in a Conference –Mass Migration in Europe: Implications in East and West** –Vienna, Austria ,March 5-7,1992 : P 2; Tan,C., H., and Santh, A.S., "Macroeconomic Determinants of Skilled Labor Migration : The Case of Malaysia ",**Journal of Applied Sciences** ,Vol.7, No.20 ,2007: PP 3015-3016.

10- **Look in:** Stark , O.Ch. and Yegorov , Y.,op.cit.:P307; Martin, P.,op.cit. :P 9; Yang ,D., "International Migration, Remittances and Household Investment: Evidence from Philippine Migrants' Exchange Rate Shocks ", **the Economic Journal** ,Vol. 118 ,No. 528 ,April 2008 :P 591; **International MigrationStatistics**, Yearbook,2016:P15.

11- Yang ,D.,op.cit.:P 598.

12- Martin, P.,op.cit.:P10.

13-**Look in:**Greenwood , M.J.and Mcdowell,J.M.,op.cit.: PP 6-7; Wilhelmina, J.R.P., Macroeconomic Determinants of International Migration in Europe ,**University Medical Centre Groningen** ,2004:P46.

14- تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 ، مرجع سابق :ص 26.

15-**Look in:**Massey, D.S., et al, "Theories of International Migration : a Review and Appraisal ", **Population and Development Review** , Vol.19 ,No. 3, Sep.1993: P 432; Sulaimanova, B., and Bostan ,A. ,"International Migration: a Panel Data Analysis of the Determinants of Emigration from Tajikistan and Kyrgyzstan", **Eurasian Journal of Business and Economics** ,Vol.7, No.13, 2014 : P3.

16- **Look in:** Massey, D.S., et al,op.cit.: P 432; Morawska ,E., "Macro-Level Theories of International Migration–**in-http: //dspace.mah ,se/bitstream/handle /2043 /5224 /W1%2007% 20inlaga_1.pdf?Sequence** :PP3-11; Wilhelmina, J.R.P.op.cit.,:PP31-36; Mckenzie and Yang," Experimental Approaches in Migration Studies ", **Centre for Research and Analysis of Migration** ,Discussion Paper Series , CDP, No.17/10, 2010: PP 2 -3; Bauer ,T., and Gang ,I. ,op.cit.:PP1-10; Ravlik, M., "Determinants of International Migration : a Global Analysis ", **National Research University Higher School of Economics** ,Working Paper BRP 52 /SOC /2014 :PP4-6.

17- **Look in:** Massey, D.S., et al, op. cit.: PP 440-450;Wilhelmina, J.R.P.,op.cit.:PP37-40; Mckenzie and Yang," Experimental Approaches in Migration Studies ", **Centre for Research and Analysis of Migration** ,Discussion Paper Series , CDP, No.17/10, 2010: PP 3 -4; Martin, P.,op.cit.:PP9-10; Stark , O.Ch. and Yegorov , Y.,op.cit.:PP311-314; Ullah, M.Sh.[(a)],op. cit.:PP2-4.

18- **Look in :**Birundu ,W.O., "Macroeconomic Determinants of Emigration from Kenya a Gravity Model Analysis ",**University of Nairobi**, No. 2016 : P8; Hass ,H.D.," the Determinants of International Migration Conceptualizing Policy , Origin and Destination Effects ", **International Migration Institute (IMI)**, University of Oxford, Working Paper 32, April 2011 :P8; Kim , K. and Cohen , J.E., "Determinants of International Migration Flows to and from Industrialized Countries : a Panel Data Approach Beyond Gravity ",**International Migration Review** , Vol.44 ,No .4, Winter 2010 :P903.

19-**Look in:**Ku,H.," a Model of International Migration ,Remittances and Real Exchange Rates ", **Florida State University** ,April 2008: P4; Sulaimanova, B., and Bostan ,A., op.cit.:P2 ; Mishra ,P. and Spilimbergo ,A., "Exchange Rates and Wages in an Integrated World ", **IMF ,Working Paper** ,No. 44, March 2009: P27; Ahmed , N., et al , "Macroeconomic Determinants of International Migration from Pakistan", **Pakistan Economic and Social Review** ,Vol. 46, No. 2, Winter 2008: P 88.

20- **Look in:**Tan,C., H., and Santh, A.S., op.cit.: PP 3015-3017; Kim , K. and Cohen , J.E.,op.cit.:P905; Greenwood , M.J.and Mcdowell,J.M.,op.cit. : P17.

21- Ullah, M.Sh.,[(b)] "Determinants of International Labor Migration from Bangladesh: a Gravity Model of Panel Data ",2012: P 131**, in -http: //www.ritsumei.ac.jp/acd /re/ssrc/result/memoirs/kiyou 25/25-06.pdf .**

22-Ibid,P132.

23- **Look in:**Greenwood , M.J.and Mcdowell,J.M.,op.cit. : P16; Ahmed , N., et al , op.cit.: P 87; Stark , O.Ch. and Yegorov , Y.,op.cit.:P308; Cattaneo, C., "the Determinants of Actual Migration and the Role of Wages and Unemployment in Albania : an Empirical Analysis ", Lius Papers N. 196, **Serie Economia EImpresa**, 50 Nov. 2006: PP4-6.

24-**Look in:**Ku,H.,op.cit.:P2; Tan,C., H., and Santh, op.cit.:P3017; Kumpikaite,V.,and Zickute,I.," Regression Analysis of Economic Factors Influencing Emigration rate in Lithuania ", **Procedia- social and Behavioral Sciences** ,No. 92, 2013 : P 457.

25- **Look in :**Wilhelmina, J.R.P.,op.cit.:P47; Yang ,D.,op.cit.:P592.
26-Look in:Massey,D.S., op.cit.:P12; Balderas, J. U. and Greenwood, M.J.,op.cit.:P1308; Stark , O.Ch. and Yegorov , Y.,op.cit.:P309
27-**Look in :**Wilhelmina, J.R.P.,op.cit.:P49; Cattaneo, C., op.cit: PP7-8.
28-**Look in:**Tan,C., H., and Santh,op.cit.:P3018; Nekoei , A.,op.cit.:P144; Balderas, J. U. and Greenwood, M.J., " from Europe to the Americas: a Comparative Panel-Data Analysis of Migration to Argentina , Brazil, and the United states 1870-1910", **Journal of Population Economics** ,No. 23 ,2010: P 1301.
29- Sulaimanova, B., and Bostan ,A.,op.cit.:P3.
30- Yuni , N.,Omeje , A.N., and Asogwa , H.T. , "Determinants of Remittance : Panel Evidence from Selected Countries in Africa, **Journal of Economics and Sustainable Development** , Vol. 4 , No. 20 ,2013: P 52.
31- Look in : Massey,D.S., op.cit.:P30; Nekoei , A.,op.cit.:P162.
32-**Look in :**Greenwood , M.J.and Mcdowell,J.M.,op.cit.: P10; Wahba, J. ,op.cit.:P2.
33-**Look in :**Yang ,D.,op.cit.:P616; Ferret, B.Ch.,Machado, J. and Wahba,J., "Return Plans and Migrants' Behavior ", **IZA Discussion Paper** ,No.10111, July 2016 : PP1,18.
34- Ku,H.,April2008:P2.
35- Massey,D.S., June 2003:P32.
36- **Look in :**Ahmed , N., et al , op.cit.: P 86; Mckenzie and Yang,op.cit.:P9.
37- Sulaimanova, B., and Bostan ,A.,op.cit.:P2.
38- **Look in :**Stark , O.Ch. and Yegorov , Y.,op.cit.:P308; Yang ,D.,op.cit.:P593.
39- Mishra ,P. and Spilimbergo ,A.,op.cit.:PP4-6.
40-**Look in:** Ullah, M.Sh.,(b),op.cit.:PP1-10; Yang ,D.,op.cit.:P594 ;Ku,H.,op.cit.:P4.
41- Ibid:P5.
42- Yang ,D.,op.cit.:P599.
43- Rogoff, K. ,"The Purchasing Power Puzzle", **Journal of Economic Literature** ,Vol. 34, No. 2 , June 1996 :PP 647-668; Nekoei , A.,2013:PP146-150.
44- Mishra ,P. and Spilimbergo ,A.,op.cit.:PP8-13.
45- **Look in :**Rogoff, K. ,op.cit.:PP49,50; Yuni , N.,Omeje , A.N., and Asogwa , H.T. ,op.cit.:P53.
46-**Look in :**Mckenzie and Yang,op.cit.:P8; Cattaneo, C., op.cit: PP1-35.
47- Tan,C., H., and Santh,op.cit:P3016.
48- **Look in :**Ullah, M.Sh.,(b),op.cit.:P133; Kim , K. and Cohen , J.E.,op.cit.:P920; Carlos, M.R.,op.cit.:P89.
49-Yang ,D.,op.cit. :PP 592,595.
50- Mckenzie and Yang,op.cit.:P8.
51-**Look in :**Ahmed , N., et al ,op.cit.: P87; Ferret, B.Ch.,Machado, J. and Wahba,J., op.cit. :P19; Ravlik, M.,op.cit.:P7.
52- Tan,C., H., and Santh,op.cit.:P3018 .
53- Greenwood , M.J.and Mcdowell,J.M.,op.cit.:P54 .
54- Ravlik, M.,op.cit.:PP1-21 .
55-Hass ,H.D.,op.cit. :PP 1-35.
56- Chapin ,G.L.,Vedder,R.K.,and Gallaway,L.E.," the Determinants of Emigration to South Africa,1950-1967",**the South African Journal of Economics**, Dec. 1970, Vol.38 ,No.4 :PP374-381.
57- Huang,W.,Ch.,"a Pooled Cross Section and Time Series Study of Professional Indirect Immigration to the United States ", **Southern Economic Journal** ,July1987,Vol.54,No.1:PP95-109.
58- Greenwood , M.J.and Mcdowell,J.M.,op.cit. : PP 1-70
59-Carlos, M.R.,op.cit. : PP 81-102. .
60-Yang ,D.,op.cit.:PP 591-630 . .
61- Mayda, A.M., "International Migration: a Panel Data Analysis of the Determinants of

Bilateral Flows" **Journal of Population Economics** ,2010,Vol. 23:PP1249-1274.
62-Tan,C., H., and Santh, A.S.,op.cit.: PP 3015-3022.
63- Ku,H.,op.cit.: PP1-20.
64-Ahmed , N., et al , op.cit.: PP 85-99.
65-Ullah, M.Sh.,(b)op.cit.: PP 125-146
66-Kumpikaite,V.,and Zickute,I.,op.cit.PP 457 -461.
67-Nekoei , A.,op.cit.: PP 144 -164
68-Sulaimanova, B., and Bostan ,A.op.cit.: PP1-9.
69-Birundu ,W.O.,op.cit.: PP 1-31.
70- **Look in :** Asteriou,D., and Hall,S. ,**Applied Econometrics** : A Modern Approach Using Eviews and Microfit (New York : Palgrave Macmillan ,2007); Fuller , W.A . , " Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root " ,**Econometrica** ,Vol. 49 ,No. 4, July 1981: PP1-20;Hamilton , J., **Time Series Analysis** (Princeton University ,USA: 1994).